

تقرير تحليلي



إعداد:  
البروفيسور خليل عزيمة  
أكاديمي ومحلل سياسي مختص  
بالشؤون الأوكرانية

تموز / يوليو 2022

# مسارات الحرب الروسية على أوكرانيا



مركز تفكير يُعنى بدراسة شؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،  
ويُقدّم للقارئ العربي رؤية موضوعية لشؤون المنطقة السياسية  
والاقتصادية والاجتماعية.  
ويسعى المركز إلى تقديم محتوى يخاطب المختصين والمهتمين، بلغة  
بعيدة عن لغة الخبراء والفنيين والأكاديميين، وبتكثيف يتناسب مع متطلبات  
العصر الحديث، وما يستلزمه من إيجاز يُلبي احتياجات الباحثين والقراء.

[www.dimensionscenter.net](http://www.dimensionscenter.net)

## تمهيد

في السنوات الأخيرة، اكتسب الصراع الروسي-الأوكراني طابعاً عميقاً وطويل الأمد، وأدى إلى تغييرات جذرية في العلاقات بين موسكو وكيف. وتسبب العدوان الروسي في خسائر بشرية وإقليمية واقتصادية غير مسبوقة لأوكرانيا، وأثر بالكامل على العلاقات بين الدولتين.

إن الحرب الروسية-الأوكرانية ليست نزاعاً محلياً هامشياً. ولا يهدّد عدوان الكرملين دولة أوكرانيا وسيادتها فحسب، بل يهدّد أيضاً وحدة الاتحاد الأوروبي والنظام السياسي لأوروبا بشكل عام. استخدمت روسيا ترسانة كاملة تقريباً، من العدوان المسلح المباشر إلى مجموعة الاقتصاد والطاقة والمعلومات، ووسائل زعزعة استقرار البلاد من الداخل، وقد تمثل بعضها في تخريب المعلومات، والتجسس، وتصدير الفساد، وتشويه سمعة هيكل الدولة.

بدأت روسيا هجوماً عسكرياً مفتوحاً، شنته بدعم من بيلاروسيا، ضد أوكرانيا، في الساعة 3:40 صباح يوم 24 فبراير/شباط 2022. استمرراً للحرب الروسية-الأوكرانية التي شنتها موسكو عام 2014. وقد أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بدء «عملية عسكرية خاصة» بهدف مزعوم هو «إزالة النازية ونزع سلاح أوكرانيا». وفي غضون دقائق قليلة، بدأت الضربات الصاروخية في جميع أنحاء أراضي أوكرانيا، بما في ذلك المناطق القريبة من كييف. وأدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها المؤرخ 2 آذار/مارس 2022، الغزو الروسي لأوكرانيا، ووصفته بأنه عدوان من قبل روسيا ضد أوكرانيا، كما ألزمت محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة في لهاي في 16 آذار/مارس 2022، روسيا بوقف العمليات العسكرية في أوكرانيا.

وبفضل مقاومة الجيش الأوكراني وقوات الدفاع الذاتي، في الأيام الأولى للعدوان، تكبد الجيش الروسي خسائر كبيرة في القوى البشرية والمعدات. ووفقاً لتقديرات الخبراء الأوكرانيين والدوليين، لم تتكبد روسيا في تاريخها الحديث، مثل هذه الخسائر الكبيرة في مثل هذا الوقت القصير في أي حرب. وبحسب الاستخبارات الغربية، واجهت روسيا مقاومة أقوى مما كان متوقعاً، مما أدى إلى مشاكل لوجستية وافية لقواتها، ونقص الوقود والذخيرة والغذاء، وتقويض الروح القتالية للمهاجمين. وأصبح التوحيد السريع لدول العالم لمساعدة أوكرانيا، فضلاً عن فرض عقوبات قوية ضد موسكو، بمثابة ضربة غير متوقعة للدولة الروسية.

ومنذ اليوم الأول للغزو، انتهكت روسيا قواعد الحرب وارتكبت جرائم حرب بشكل جماعي، فيما نشن السلطات الروسية حرباً إعلامية نشطة.

## نبذة تاريخية

كانت أوكرانيا حجر الزاوية في الاتحاد السوفيتي حتى صوتت الغالبية العظمى من السكان لصالح الاستقلال في استفتاء ديمقراطي في 1 كانون الأول/ديسمبر 1991. وأدركت غالبية دول أوروبا الشرقية، بعد التخلص من الضغط السياسي للاتحاد السوفيتي، تطورات شعوبها في التكامل الأوروبي وانضمت إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (في عام 2004، انضمت دول البلطيق أستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا إلى الناتو. وبعد أربع سنوات في عام 2008، أعلنت أوكرانيا عن نيتها السعي للحصول على عضوية مستقبلية في الناتو من خلال الاقتراب التدريجي من معاييرها السياسية والعسكرية).

وكتب أولكسندر دوغين، في كتابه الصادر عام 1997، والذي كان له تأثير على الجيش الروسي والشرطة ونخبة السياسة الخارجية، بأنه يجب ضمّ أوكرانيا إلى روسيا لأنه «ليس لها كدولة، أي أهمية جيوسياسية أو أهمية ثقافية خاصة أو أهمية عالمية أو تفرد جغرافي أو عرقي». وأضاف: «أوكرانيا كدولة مستقلة ذات طموحات إقليمية معينة، تمثل خطراً هائلاً على كل أوراسيا، وبدون حل المشكلة الأوكرانية. فمن العبث عموماً التحدث عن السياسة القارية». وكان لكتاب دوغين تأثير هائل على سياسة بوتين الخارجية.

بالإضافة إلى ذلك، ولتبرير الغزو، تستخدم الدعاية الروسية إمارة «كريف روس» ومعموديتها، ويتم تقديمها من خلال الدعاية باعتبارها المهد الروحي المزعوم لأمة الروس وثقافتهم. ويتم تفسير معمودية روس على أنها مصدر الروحانية والثقافية والوطنية (إمارة «كريف روس» أساس التاريخ والتراث الوطني لأوكرانيا). ووجود أوكرانيا المستقلة، فضلاً عن الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية المستقلة، أمر لا يُحتمل بالنسبة لروسيا.

في بداية عام 2014، انتهت الاحتجاجات الجماهيرية في كريف، المعروفة باسم الميدان الأوروبي (ثورة الميدان)، بإزاحة رئيس أوكرانيا الموالي لروسيا فيكتور يانوكوفيتش، الذي أعلن لفترة طويلة عن نيته توقيع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، لكنه تخلى عن هذه النوايا تحت تأثير موسكو. ومن أجل تبرير غزو أوكرانيا وتغيير حكومتها إلى حكومة موالية لروسيا، أطلقت روسيا حملة دعائية واسعة النطاق مناهضة لأوكرانيا، كانت أطروحاتها الرئيسية هي هيمنة النازية، والإبادة الجماعية للروس المدعومة من الغرب، والذين يجب على موسكو إنقاذهم، وحماية اللغة الروسية.

ومن خلال اللعب على عدم الاستقرار السياسي في أوكرانيا، ضمت روسيا شبه جزيرة القرم الأوكرانية، ونظمت تمرداً انفصالياً في شرق أوكرانيا، وأرسلت عملاء وقواتها وأسلحتها إلى دونباس. وفرضت روسيا اتفاقيات مينسك المثيرة للجدل على أوكرانيا تحت تهديد تصعيد الأعمال العدائية، واتهمت كريف بالاستمرار بانتهاكها. ونتيجة للصراع في دونباس، قتل ما يقرب من 14 ألف شخص، وأصبح 1.5 مليون أوكراني نازحين داخلياً.

ازداد التوتر بين أوكرانيا وروسيا بسبب إنشاء خط أنابيب الغاز «نورد ستريم 2» في بحر البلطيق، والذي سيسمح بإطلاقه بوقف أو الحد من نقل الغاز الروسي عبر أوكرانيا إلى الغرب عبر خطوط أنابيب الغاز الأوكرانية في بحر البلطيق.

في كانون الأول/ديسمبر 2021، وجهت روسيا عدداً من المزاعم ضد الدول الغربية، متهمه إياها بالعمل على «توسع الناتو» وطالبت الغرب بسحب قواته وأسلحته من دول «الكتلة الشرقية» السابقة، بدعوى استعادة القوة العسكرية والسياسية لنفوذ الاتحاد السوفيتي السابق. وطالبت على وجه التحديد بضمانات من أوكرانيا بعدم الانضمام إلى الناتو، فضلاً عن رفض توريد الأسلحة الغربية، وهددت برد عسكري غير محدد إذا لم تتم تلبية هذه المطالب بالكامل. رفض حلف الناتو هذه المطالب السخيفة، وحذرت الولايات المتحدة روسيا من عقوبات اقتصادية «سريعة وشديدة» في حالة استمرار الغزو على أوكرانيا.

خلال فبراير/شباط، قدمت كندا وأستونيا وليتوانيا أسلحة لأوكرانيا، بما في ذلك أنظمة الصواريخ المضادة للطائرات وأنظمة الصواريخ المضادة للدبابات.

وفي 21 شباط/فبراير 2022، اعترفت روسيا رسمياً بما يسمى «جمهورية دونيتسك الشعبية» و«جمهورية لوهانسك الشعبية»، كدولتين مستقلتين، وأرسلت علناً قواتاً إضافية إلى دونباس. وفي 22 شباط/فبراير، أعلن بوتين أن اتفاقيات مينسك لم تعد سارية. وفي اليوم نفسه، وافق مجلس الاتحاد الروسي بالإجماع على استخدام القوة العسكرية في هذه الأراضي. وفي 24 شباط/فبراير 2022 شنت روسيا هجوماً عسكرياً مفتوحاً بدعم من بيلاروسيا، ضد أوكرانيا.

## مسارات الحرب

عندما بدأت القوات الروسية التقدم إلى الحدود الأوكرانية يوم 24 شباط/فبراير، توقعت موسكو الاستيلاء على كييف في مدة ثلاثة أيام. وكان العديد من المراقبين الخارجيين يخشون تدمير القوات الأوكرانية. كانت خطة موسكو عبارة عن تدابير قمعية لتحقيق الاستقرار في السيطرة على أوكرانيا بحلول يوم النصر في 9 أيار/مايو. إلا أنه تم صد الهجوم الروسي بخسائر فادحة، والآن يتحول إلى هجوم محدود لمحاولة الاستيلاء على منطقتي دونيتسك ولوهانسك.

تغيرت أهداف الحرب التي يطالب بها المسؤولون الروس بمرور الوقت، بسبب الوضع المتغير على الجبهة. وفي غضون أسبوعين من بدء الغزو، أصبحت الإشارات إلى «نزع السلاح» و«نزع النازية» أقل شيوعاً في البيانات الرسمية. تم الإعلان عن أهداف العملية الخاصة لتكون حماية روسيا من التهديد العسكري الذي تشكله الدول الغربية وأوكرانيا، ونهاية الحرب في دونباس وحماية سكانها بما يسمى «جمهورية دونيتسك الشعبية» و«جمهورية لوهانسك الشعبية».

ووفقاً لنتائج **فبراير/شباط**، ارتكبت روسيا بوتين خطأً استراتيجياً، إذ بعد توقع تنفيذ حرب خاطفة وإجبار أوكرانيا على تغيير الحكومة بسرعة إلى حكومة مؤيدة لموسكو، استنفدت القوات الروسية بالفعل في اليوم الثالث من الحرب، بسبب المقاومة الشرسة للقوات المسلحة الأوكرانية. كان موقف الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، الذي رفض مغادرة كييف، غير متوقع لكل من روسيا والغرب. الروح القتالية للمدافعين والهوية الوطنية للأوكرانيين تعززت فقط على خلفية إخفاقات المحتلين. تلقت كييف دعماً من الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وبدأت عملية فرض عقوبات شديدة على روسيا.

**في نهاية آذار/مارس**، ركز الروس هجماتهم على مستودعات الوقود لجعل من الصعب على الأوكرانيين توفير الخدمات اللوجستية وخلق أزمة إنسانية. ونظراً لعدم تمكن القوات الروسية من التقدم على الأرض، فقد زادت من عدد الهجمات الجوية على المناطق السكنية والبنية التحتية. وبسبب الخسائر الكبيرة، بدأت روسيا في جذب الأفراد العسكريين من وحدات الدعم، ولاسيما من المؤسسات التعليمية، إذ تبين أن محاولات تجنيد المتطوعين غير فعالة. في الأيام الأخيرة من شهر آذار/مارس، انسحبت القوات الروسية من كييف، وبقي التركيز على الاتجاه الشرقي. في **31 آذار/مارس**، حررت القوات المسلحة الأوكرانية بوشا، وغادر المحتلون تشرنوبيل. وصرح الجانب الروسي في **25 آذار/مارس**، أن الهدف الرئيسي للقوات الروسية هو فقط فرض السيطرة الكاملة على أراضي دونباس.

في **11 نيسان/أبريل**، تحدث لافروف عن الهدف الجديد، قائلاً إن «العملية العسكرية الخاصة تهدف لوضع حد لتوسع الولايات المتحدة نحو الهيمنة الكاملة، مع بقية الدول الغربية الخاضعة لها، في الساحة الدولية».

وفي **22 نيسان/أبريل**، بعد ظهور معلومات حول الهجوم الروسي الوشيك واسع النطاق في الجنوب الشرقي، صرح نائب قائد المنطقة العسكرية المركزية، رستم مينكايف، بأن الهدف من «المرحلة الثانية من العملية الخاصة» هو «بسط السيطرة الكاملة على دونباس وجنوب أوكرانيا»، لضمان ممر بري إلى شبه جزيرة القرم و«مخرج آخر إلى ترانسنيستريا، حيث يتم أيضاً ملاحظة حقائق اضطهاد السكان الناطقين بالروسية».

**وفي نهاية شهر أيار/مايو**، شنت القوات الروسية هجوماً على مناطق ليمان وبوباسنايا، وسيفيرودونتسك، وسلوفيانسك، ودفعت القوات المسلحة الأوكرانية، بحلول **28 أيار/مايو**، القوات الروسية في منطقة سيفيرودونيتسك ونوشكيفكا وأوسكولونيفكا إلى المواقع السابقة. في وقت لاحق، تقدم الروس بعمق في سيفيرودونتسك وتمكنت القوات الأوكرانية من عبور إنجولتس وإنشاء رأس جسر على الضفة الأخرى. في **31 أيار/مايو**، وافق الاتحاد الأوروبي على فرض حظر على النفط الروسي، مما سيقبل وارداته بنهاية عام 2022 بنسبة 90%.

**في حزيران/يونيو**، حررت القوات المسلحة الأوكرانية أكثر من 20 مستوطنة في منطقة خيرسون. واتهمت أوكرانيا ودول أخرى ألمانيا مراراً وتكراراً بتأخير تسليم الأسلحة، فيما قال المستشار الألماني أولاف شولتز، بعد زيارته لأوكرانيا مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في **17 حزيران/يونيو**، إن الأسلحة الثقيلة الألمانية ستصل في الوقت المناسب لقلب مجرى الحرب في دونباس.

ووفقاً للاستخبارات البريطانية، فإن الدفاعات الساحلية الأوكرانية قد حيدت إلى حد كبير قدرة روسيا على بسط سيطرتها على البحر الأسود. وساهم في ذلك ضرب القوات الأوكرانية للزورق الروسي «فاسيلي» في **17 حزيران/يونيو**، والذي كان ينقل الأسلحة، إضافة إلى ضربات 20 حزيران/يونيو ضد منصات التنقيب عن النفط والغاز، التي تم الاستيلاء عليها في عام 2014، فضلاً عن الهجوم الصاروخي في جزيرة زميني المحتلة، ثم السيطرة عليها فيما بعد.

ومنح المجلس الأوروبي في **23 حزيران/يونيو** أوكرانيا وضع مرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي، فيما خطت كييف لتنفيذ توصيات المفوضية الأوروبية بشأن بدء مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد بحلول نهاية عام 2022.

**في ليلة 24 حزيران/يونيو**، انسحبت القوات المسلحة الأوكرانية من سيفيرودونتسك إلى مواقع أكثر تحصيناً. وأرهقت المعارك في المدينة بشكل كبير القوات الروسية وأجبرتها على إضعاف الهجوم في مناطق أخرى من الجبهة. وفي القمة التي عُقدت في مدريد في **29 حزيران/يونيو**، اعتبر حلف شمال الأطلسي روسيا بمثابة التهديد الأكبر.

وصرح الأمين العام ينس ستولتنبرغ أن الحلف يواجه أكبر تحدياته منذ الحرب العالمية الثانية، بالتزامن، قال بوتين: إن الأهداف النهائية لـ «العملية الخاصة» في أوكرانيا هي تحرير دونباس والحصول على ضمانات أمنية لروسيا.

في **4 تموز/يوليو**، تم تثبيت العلم الأوكراني على جزيرة زميني، إيذاناً بالعودة الكاملة للجزيرة إلى سيطرة أوكرانيا.

**وقالت المتحدثة باسم المركز الصحفي لقيادة العمليات «الجنوبية»  
ناتاليا هومينيوك: إنه في باقي أراضي جنوب أوكرانيا، تتقدم القوات المسلحة  
الأوكرانية «ببطء ولكن بثبات».**

## الحرب والجانب العسكري

أبدى الأوكرانيون مرونة عالية في مقاومة العدوان الروسي، فضلاً عن بروز الصفات القيادية لرئيس البلاد فولوديمير زيلينسكي، «الذي كان قادراً على توحيد الشعب والقوات المسلحة في النضال». ويمكن تفسير إخفاقات الجيش الروسي في الأسابيع الأولى من الغزو من خلال عاملين رئيسيين: الأول هو تقييم سياسي خاطئ تماماً للوضع؛ والثاني الطريقة التي طوّرت بها الأعمال القتالية، والتي أظهرت بوضوح أن الكرملين كان يعتقد أنه سيكون من الممكن دخول أوكرانيا دون مقاومة، وسيتم استقبال الجيش الروسي بالزهور (وهذا ما قاله الرئيس السابق للجنة الدفاع في مجلس الدوما، الجنرال فلاديمير شامانوف). ويؤكد ذلك الهجوم العسكري عبر تزاريس المستنقعات في وقت يتوقع فيه ذوبان الجليد.

كما يبدو أن روسيا وقعت ضحية لدعايتها الخاصة، التي ادعت أن القوات المسلحة للبلاد كانت في حالة ممتازة. وقد يكون هذا صحيحاً في مجالات معينة، مثل الدفاع الجوي أو الطيران بشكل عام، لكن هذا لا ينطبق بأي حال من الأحوال على القوات البرية التي هي في حالة مهمة، وحالة تفاقم بسبب الأخطاء الجسيمة في هيكل القيادة، الذي كان معقداً للغاية، ولكن تغير ذلك الآن، إذ تم إجراء تغييرات في المراكز القيادية للقوات.

لم تكن روسيا مستعدة بشكل جيد من الناحية اللوجستية، ولم يكن لديها مجالات ذات أولوية للهجوم. لكن تم أخذ كل هذه الأخطاء فيما يسمى بـ «المرحلة الثانية من العملية العسكرية الخاصة» في الاعتبار: هناك مشاكل لوجستية أقل، على الرغم من أنها لا تزال موجودة، وهناك تركيز عملياتي للقوات في مناطق صغيرة، حيث يحاول الجيش الروسي التقدم والضغط على الجيش الأوكراني.

والمعارك بالقرب من سيفيرودونيتسك وليفيشانسك تُعد مثلاً على استخدام القوات المسلحة الروسية لتكتيكات جديدة. بعد سقوط سيفيرودونيتسك، وقعت منطقة لوهانسك بأكملها في أيدي الانفصاليين المواليين لروسيا. بعد ذلك، تم التركيز على منطقة دونيتسك -مدينتي سلافيانسك وكراماتورسك. في هذه الحالة، قد يكون الهدف العملياتي التالي هو السيطرة العسكرية الكاملة على كامل أراضي دونباس.

لا يزال الجيش الروسي قادراً على المضي قدماً على حساب القوة النارية الهائلة، لكن هذا سيحدث ببطء، من خلال خطوات تكتيكية صغيرة. بالإضافة إلى ذلك، سيكون من الصعب على روسيا جذب المزيد من الاحتياطيات النشطة إلى الحرب دون تعبئة شاملة.

استخدمت روسيا في أوكرانيا على نطاق واسع، صواريخ كروز والصواريخ الباليستية لضرب أهداف ذات أهمية عسكرية وسياسية واقتصادية عالية. ونظراً لانخفاض فعالية القوات الجوية الروسية، فإن تلك الأسلحة حيوية للعمليات العسكرية طويلة الأجل. الميزات الدقيقة لهذه الأسلحة غير معروفة، ولكن مع تقدم الحرب، لاحظ المسؤولون الأوكرانيون انخفاضاً في جودة أنظمة الأسلحة المستخدمة لأداء عدد من المهام، على سبيل المثال، العودة إلى الأنظمة السوفيتية على الجبهة الرئيسية.

وتشير التقديرات الأمريكية إلى أن القوات الروسية تفتقر على ما يبدو إلى الأسلحة الدقيقة. عندما يتعلق الأمر بأنظمة الأسلحة المرموقة، مثل الصاروخ الباليستي قصير المدى من طراز «إسكندر-إم»، هناك محدودية للمخزون الذي يمكن أن تستخدمه روسيا ضد أوكرانيا دون تقويض خطتها الدفاعية ضد «حلف شمال الأطلسي» والصين وغيرهما. وبدون إمدادات مضمونة للإنتاج، يتعين على الروس تخزين جزء كبير من احتياطاتهم، الأمر الذي سيحد من قدرتهم على ضرب أوكرانيا في الأشهر المقبلة. ولكن هنا تواجه الصناعة العسكرية الروسية مشكلة، لأن الأسلحة الروسية الحديثة تعتمد اعتماداً كبيراً على المكونات المتخصصة الحيوية المصنوعة في الخارج. لذلك اضطر بوتين لاعتبارات عسكرية، إلى تقليص الصراع كجزء من استراتيجية جديدة وتغيير التكتيكات والأهداف العسكرية، وهذا يُعد «هزيمة استراتيجية» . كان هدف موسكو الأصلي خلال الحرب في أوكرانيا، هو ما أرادت دائماً تحقيقه، أي منع المزيد من التوسع في «حلف الأطلسي»، وعلى وجه الخصوص، منع عضوية أوكرانيا في الحلف. فشل هذا الهدف تماماً، حيث قدمت فنلندا والسويد الآن طلبات للانضمام إلى الناتو.

تكبد الجانب الأوكراني بالفعل خسائر كبيرة، بشرية ومادية على حد سواء. الآن عليه أن يدافع عن نفسه من قوة النيران الروسية، وهنا يأتي دور توريد الأسلحة الغربية. لذلك يبدو أن هذه الحرب تتحول إلى حرب موارد، نهايتها ليست في الأفق، لأن كل طرف يعتقد أنه سيكون قادراً على كسب المعركة بالوسائل العسكرية، فيما أصبح من الصعب على الجانب الأوكراني، الموافقة على حل وسط بعد الأحداث الرهيبة التي وقعت شمال كييف.

توريد الأسلحة الغربية إلى كييف سيؤثر على المسار الإضافي للحرب، ويمكن ملاحظة ذلك في الطائرات بدون طيار التي تستخدم للاستطلاع، وفي أنظمة المدفعية التي يمكنها الاستجابة بسرعة وبشكل مباشر.

وسيساعد توريد أنظمة صواريخ MLRS M270 من المملكة المتحدة و HIMARS من الولايات المتحدة، أوكرانيا على ضمان وضع أكثر ملائمة في المفاوضات المستقبلية، ولكن من غير المرجح أن يكونا قادرين على تغيير المسار العام للحرب.

يجب على أوكرانيا مراعاة احتمال أن مسار الحرب لن يتغير لمصلحتها. قاتل الجيش الأوكراني حتى الآن بشكل أفضل مما كان يتوقعه أي شخص، لكن لا يمكن للمرء أن يكون على يقين من أن الأمر سيستمر على هذا النحو. والآن ركزت روسيا قواتها ومعداتها على جزء أصغر من البلاد وبفضل هذا، تحسن نجاحها. والسيناريو بأن تقوم أوكرانيا بدحر الجيش الروسي عبر حدود الدولة يبدو أقل احتمالاً الآن، فيما يلجأ بوتين إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل.

## الحرب والجانب السياسي

مع استمرار الحرب الروسية ضد أوكرانيا، ظهر في الولايات المتحدة وأوروبا المزيد والمزيد من الدعوات لوضع حد لهذا الصراع. قدمت إيطاليا خطة سلام مفصلة، فيما شدد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على أهمية منح روسيا فرصة للمفارقة مع حفظ ماء الوجه. وعرض وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر على أوكرانيا التنازل عن الأراضي لروسيا مقابل السلام.

لكن الحروب تنتهي بإحدى طريقتين فقط: إما عندما يفرض أحد الطرفين إرادته على الآخر، أولاً في ساحة المعركة ثم على طاولة المفاوضات؛ أو عندما يتفق الطرفان على حل وسط يعتبرانه أفضل من استمرار إراقة الدماء. لكن في أوكرانيا، من غير المرجح أن يتحقق أي من السيناريوهين المذكورين أعلاه في المستقبل القريب، وقد تحول الصراع إلى حرب استنزاف، حيث يواجه الجيشان الروسي والأوكراني بعضهما البعض في مساحة محدودة نوعاً ما.

في المجال الدبلوماسي، كيبف ليست مهتمة بالتصالح مع روسيا والتنازل عن جزء كبير من الأراضي الأوكرانية. بدوره، بوتين غير مهتم بالموافقة على أي شيء قد يبدو للجمهور في الداخل الروسي أنه «هزيمة». لذا، فإن الاستنتاج الذي لا مفرّ منه هو أن الحرب ستستمر لفترة طويلة. وبما أنه لن يكون هناك نصر أو حل وسط، فإن الولايات المتحدة وأوروبا بحاجة إلى استراتيجية لإدارة الصراع بنتيجة غير مؤكدة.

ويقوم الغرب بـ «إدارة» الأزمة وليس «الحل»، لأن الحلّ يتطلب تغييرات جذرية في سلوك موسكو، تبدأ إما باحتجاج جماهيري في روسيا بسبب الانهيار الاقتصادي أو الخسائر الجماعية، أو بضغط من الصين. لكن كل هذا غير مرجح، وسيتعين على الجميع الانتظار حتى يظهر زعيم جديد في روسيا، مستعداً للتصالح مع أوكرانيا ذات السيادة الحقيقية. وما يمكن أن يفعله الغرب هو الحفاظ على دعمه لأوكرانيا وتعزيز قدراتها العسكرية، وتجنب التدخل العسكري المباشر وزيادة الضغط الاقتصادي على روسيا، الأمر الذي يتطلب سياسات مصممة لجعل الحرب قابلة للإدارة وليس إنهاءها.

ومع فشله في تغيير النظام في كيبف، قلّص بوتين طموحاته، وركز على الاحتفاظ بالسيطرة على أجزاء من جنوب وشرق أوكرانيا من أجل ربط المناطق التي احتلها في عام 2014. ومع ذلك، فهو بالتأكيد لم يتخل عن قناعته بأن أوكرانيا ليس لها الحق في أن تكون دولة ذات سيادة. نتيجة لذلك، من الصعب تخيل موافقة بوتين على إنهاء الحرب.

إن الاحتمال الضئيل لحدوث أي تغييرات يمكن أن تؤثر على حسابات بوتين، يتمثل على سبيل المثال في انتقاد الحرب داخل روسيا، وخاصة أن أوكرانيا تدعي أن أكثر من 30 ألف جندي لقوا حتفهم بالفعل على أراضيها. في مجتمع عادي، هذا الأمر من شأنه أن يقوض الدعم للحرب، ولكن نظراً لأن الحكومة الروسية تتحكم بشكل فعال في المعلومات وتقمع خصومها، لم يكن هناك أي انتقاد داخلي تقريباً للحرب في روسيا حتى الآن.



هناك افتراض بأن الصين ستضغط على الكرملين، لكنها لا تزال إلى الآن تقف إلى جانب روسيا. إذا تمكن الغرب من إقناع بكين بالنأي بنفسها عن موسكو، فقد يدرك بوتين أنه فقد شريكاً هاماً خلال الغزو. يجب على الولايات المتحدة وأوروبا بذل كل ما في وسعهما لإبعاد الصين وروسيا عن بعضهما البعض قدر الإمكان، ويمكنهما تقديم بعض المبادرات إلى بكين، مع تحذيرها من أن استمرار الدعم لروسيا سيؤدي إلى تدهور العلاقات الأمريكية-الصينية. لكن من غير المرجح أن تتمكن الولايات المتحدة وأوروبا من إقناع شي جين بينغ بفعل شيء على الأقل من شأنه أن يساعد في هزيمة روسيا.

حسابات كيبف تبدو أكثر تعقيداً. ومثل جميع البلدان التي تعرضت للهجوم، اضطرت أوكرانيا إلى تحديد أهدافها بسرعة. حكومتها لا تتحدث بصوت واحد، وقد غير الرئيس فولوديمير زيلينسكي من موقفه مرات عدة. ففي البداية، قال: إنه لن يوافق على أي شيء آخر غير استعادة الوضع الراهن الذي كان قائماً منذ عام 1991، عندما أصبحت أوكرانيا مستقلة عن الاتحاد السوفيتي، ثم في وقت لاحق، ألمح إلى أن كيبف مستعدة لقبول الوضع الراهن الذي كان موجوداً بعد عام 2014، ولكن قبل غزو عام 2022، ما يعني أن بإمكان روسيا الحفاظ على سيطرتها على شبه جزيرة القرم وجزء من دونباس.

عند اتخاذ قرار بشأن قضية السلام، يتعين على أوكرانيا أن تأخذ في الاعتبار عدداً من العوامل، أهمها التكلفة المباشرة للحرب. وفقاً للأمم المتحدة، فقدت البلاد أكثر من 3000 مدني، ووفقاً لزيلينسكي، يُقتل ما يصل إلى 100 جندي أوكراني في المعارك كل يوم. ومن المتوقع أن يتقلص اقتصاد البلاد بنسبة 45% بحلول نهاية العام. وأكثر من 6,5 مليون شخص غادروا البلاد بسبب الحرب، بينما أصبح أكثر من سبعة ملايين مهاجرين قسراً داخل أوكرانيا، وهو ثمن باهظ جداً يصعب تحمله.

وهناك مشكلة يجب أن تفكر فيها أوكرانيا، وهي عدم اليقين بشأن استمرار الدعم الغربي. في الولايات المتحدة، بدأت تظهر تصدعات في دعم الحزبين لتسليح أوكرانيا. وقد بدأت علامات الانعزالية الكلاسيكية تظهر في الحزب الجمهوري، فيما يصر الجمهوريون البارزون، بمن فيهم دونالد ترامب وجيمس فانوس، على أن المشكلات الداخلية للولايات المتحدة أهم بكثير من مساعدة أوكرانيا. وفي المعسكر الديمقراطي، يخلق ارتفاع أسعار الوقود بسبب الحرب، مشكلة سياسية خطيرة لإدارة بايدن. مشاكل الإجهاد، وضبط الأسلحة، والتضخم، وحماية الحدود، والجريمة في المدن، يتصرف انتباه الأمريكيين عن الحرب. وفي أوروبا، تتزايد المخاوف بشأن العواقب الأمنية والاقتصادية طويلة المدى لعزلة روسيا، فيما يشعر الأوروبيون بالقلق من صراع مباشر محتمل بين الناتو وموسكو إذا قرر بوتين توسيع الحرب، وزاد تدفق اللاجئين الأوكرانيين وارتفعت أسعار الطاقة.

ليس من المستغرب أن تتزايد الرغبة في إنهاء الحرب على خلفية الخسائر البشرية والاقتصادية والدبلوماسية المتزايدة. وتتضمن الحلول المقترحة الأكثر انتشاراً، أن تتنازل أوكرانيا عن جزء من الأراضي التي احتلتها روسيا مقابل موافقة موسكو على وقف إراقة الدماء.



أقرّت أوكرانيا باستعدادها للتخلي عن طموحاتها في الانضمام إلى الناتو وأنها مستعدة لأن تصبح محايدة، ولكن فقط إذا كان حياً مسلحاً بشكل جيد، وهو ما يتطلب دعماً عسكرياً غربياً مستمراً، ومن غير المرجح أن توافق روسيا على ذلك. وبالمثل، لن تقبل موسكو انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي يمثل أولوية بالنسبة لزيلينسكي. من الصعب أيضاً تخيل اتفاق موسكو وكيف على ضمانات أمنية خارجية لأوكرانيا أو وجود قوات من دول ثالثة على الأراضي الأوكرانية، لأن كل هذا سيعزز الوضع الإقليمي الذي سيرغب أحد الطرفين تغييره في المستقبل.

في المقابل، تقول الولايات المتحدة إن أوكرانيا وحدها هي التي ستقرر ما يجب أن يكون عليه اتفاق السلام. يصعب تبرير مثل هذا الموقف، مع الأخذ في الاعتبار أنه بالنسبة لواشنطن، فإن المصالح الأوسع على المحك أكثر من حالة كيف. طرحت إدارة بايدن مجموعة واسعة من الأهداف المختلفة: من إضعاف روسيا إلى تغيير النظام، علماً أنه في نهاية شهر أيار/ مايو، قرر بايدن أن يعلن بوضوح نواياه من خلال كتابة مقال لصحيفة «نيويورك تايمز» قال فيها: «نريد أن نرى أوكرانيا ديمقراطية ومستقلة وذات سيادة ومزدهرة مع وسائل للدفاع عن نفسها ضد العدوان في المستقبل».

إن الولايات المتحدة مهتمة بحماية القاعدة القائلة بأن الدول لا تستطيع تغيير حدودها بالقوة الغاشمة. لكن المصالح الأميركية هذه تتعارض مع الرغبة في تجنب المواجهة المباشرة مع روسيا المسلحة، حيث ترفض واشنطن إرسال قوات إلى أوكرانيا وترفض مقترحات إغلاق الأجواء الأوكرانية أو كسر الحصار الروسي على موانئ البلاد. هذا يعني أنه سيتعين على أوكرانيا القتال بمفردها. وحتى بمساعدة واشنطن، لن تتمكن بالضرورة من استعادة الوضع الراهن الذي كان قائماً قبل 24 شباط/ فبراير، ناهيك عن الاستعادة الكاملة لوحد الأراضي.

بالتالي، يحتاج الغرب إلى استراتيجية لفترة طويلة من الزمن، من شأنها أن تعكس أن السياسة الحالية كانت ناجحة إلى حد كبير وأن العديد من ميزاتنا بحاجة إلى التوسع لكن يجب إدخال بعض العناصر الجديدة أيضاً. تجنباً للتدخل العسكري المباشر، يجب على الولايات المتحدة وأوروبا الاستمرار في تزويد أوكرانيا بكل الأسلحة التي تحتاجها، فضلاً عن التدريب والاستخبارات. بهذه الطريقة، سيكون الجيش الأوكراني قادراً على تعطيل العمليات العسكرية الروسية، وكذلك استعادة السيطرة على جزء كبير بشكل متزايد من الأراضي. ويجب أن يدعم ذلك هدف أوكرانيا المتمثل في الاستعادة الكاملة لوحد أراضيها من خلال سياسة مفتوحة للعقوبات والجهود الدبلوماسية، ويجب ألا تعترف الولايات المتحدة وأوروبا بأي منطقة يسميها بوتين بأنها «جزء من روسيا»، وأن تصبح السويد وفنلندا عضوين كاملين في الناتو. مع منحهما ضمانات أمنية خاصة.

## الحرب والجانب الاقتصادي

إذا نظرنا إلى ما هو أبعد من المعاناة والأزمة الإنسانية الناجمة عن الغزو الروسي لأوكرانيا، لوجدنا أن الاقتصاد العالمي بأكمله سيشعر بأثار تباطؤ النمو وزيادة سرعة التضخم. وسوف تظهر هذه الآثار من خلال ثلاث قنوات رئيسية: أولاً، ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة، وسيدفع التضخم نحو مزيد من الارتفاع، مما يؤدي بدوره إلى تآكل قيمة الدخل وإضعاف الطلب؛ وثانياً، الاقترادات المجاورة بصفة خاصة: سوف تزداد الانقطاعات في التجارة وسلاسل الإمداد وتحويلات العاملين في الخارج كما ستشهد طفرة تاريخية في تدفقات اللاجئين؛ وثالثاً، تراجع ثقة مجتمع الأعمال وزيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين سيفضيان إلى إضعاف أسعار الأصول، وتشديد الأوضاع المالية، وربما التحفيز على خروج التدفقات الرأسمالية من الأسواق الصاعدة.

قبل الغزو الروسي، شدد المسؤولون الغربيون على العقوبات واسعة النطاق التي سيتم فرضها، رغبة منهم في ردع موسكو من خلال التهديد بالعقاب. فشل هذا الأمر لسببين: أولاً، إن التقييمات التكتيكية والعملياتية الروسية لميزان القوى في أوكرانيا، إلى جانب التقييمات الاستخباراتية الضعيفة لإرادة أوكرانيا في المقاومة، أعطت الحكومة الروسية الثقة بأن الحرب ستكون قصيرة، وبالتالي فإن العقوبات ستخلق مشاكل اقتصادية ولكن ليس عسكرية. ثانياً، كان المسؤولون الروس واثقين من أن التأثير الاقتصادي يمكن السيطرة عليه. تبين أن الافتراض الأخير أكثر موثوقية من الافتراض الأول. ألمانيا، على سبيل المثال، كانت وستبقى معتمدة على الغاز الروسي على مدى السنوات الثلاث المقبلة على الأقل، وبالنظر إلى البنية التحتية القائمة، لا يوجد مورد بديل قابل للتطبيق على المدى القصير. تنويع الإمدادات ممكن، لكنه سيكون بطيئاً. وانخفاض استهلاك الغاز خلال الصيف سيؤثر سلباً على الصناعة الألمانية. وإذا خفضت ألمانيا استهلاك الغاز، فإنها ستدخل في ركود عميق. ويكمن الخطر في أن يتضافر التأثير الاقتصادي لأسعار النفط مع ارتفاع تكاليف التدفئة في الخريف، وهو ما سيختبر بجدية القرارات الألمانية والأوروبية للحفاظ على أوكرانيا.

وطالما استمرت روسيا في تصدير الغاز إلى أوروبا، فإن لديها إمدادات موثوقة من كميات كبيرة من العملات الأجنبية. وعادة ما ترتبط أسعار الغاز بسعر النفط. وكانت روسيا واثقة أيضاً من أن الحرب ستزيد بشكل كبير من سعر النفط. ويتفاقم هذا الأمر بسبب عدم اليقين الكبير في السوق بشأن العرض الروسي. بالإضافة إلى ذلك، وعلى مر السنين، غالباً ما انخفضت أسعار النفط إلى أقل من 60 دولاراً للبرميل، مما خلق مشاكل مالية كبيرة في الشرق الأوسط وحد من عائدات الاستثمار لمنتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة. فالسعر المرتفع الحالي للنفط يمكن هذه الدول من تحقيق التوازن في ميزانياتها، علماً أن أسعار الطاقة ستظل عند مستوى مرتفع خلال العام المقبل، مما يغطي فترة حرجة من الحرب. وإذا حاول الغرب الاستفادة، فسوف يعزز الرواية الروسية القائلة بأن الغرب مستعد لإلحاق الألم الاقتصادي بغير الأعضاء من أجل دعم مصالحه الخاصة.



لذلك، فإن موسكو واثقة من أن ارتفاع أسعار النفط وصادرات الغاز المضمونة سيحافظان على اقتصادها للسنوات القليلة المقبلة بينما يدخل في عزلة.

وتأمل روسيا كذلك في الحفاظ على صادرات المفاعلات النووية من «روس اتوم» إلى الدول غير الأعضاء في «حلف شمال الأطلسي»، كوسيلة لإظهار أن الحفاظ على العلاقات الاقتصادية مع روسيا يوفر أيضاً فرصة لتجنب ارتفاع أسعار الطاقة التي ارتفعت بحسب رواية موسكو بسبب العداء الغربي. ومن المرجح أن يستغرق تطوير الطاقة النووية في بلدان مثل نيجيريا، وقتاً أطول من الفترة التي ستستمرّ خلالها الديناميكيات الحالية في سوق الطاقة، والظروف الحالية يمكن أن تخلق سياقاً سياسياً لوجود روسي أطول.

ومع ذلك، فإن احتمال نشوب حرب طويلة الأمد يفرض مجموعة أوسع بكثير من التحديات على روسيا مما تنبأت به الحرب القصيرة. وتتحدث وسائل الإعلام الغربية عن طلبات روسية للحصول على معدات عسكرية صينية ومكونات إلكترونية الدقيقة لازمة لمواصلة إنتاج أسلحة متطورة تقنياً. ولا بد وأن نفترض أن الغرب سوف يواجه بعض الصعوبات في تقييد وصول موسكو إلى بعض المكونات الحساسة للأسلحة الروسية.

وعلى الرغم من أن الأسلحة الروسية مليئة بالمكونات المصنوعة في الغرب، إلا أنه من غير الواضح ما إذا كانت شركات التصنيع تعرف أن الجيش الروسي هو المستخدم النهائي. فالعديد من المكونات هي تقنيات مزدوجة الاستخدام، علماً أن موسكو أنشأت آليات لهذه السلع من خلال بلدان ثالثة. وبالتالي، فإن تقييد الوصول ربما يعني منع الصادرات إلى بلدان مثل الهند، وحتى منع السلع التي تستخدم في بعض الحالات لأغراض مدنية. ومن المؤسف أن هذا من شأنه أن يعزز الحجة الروسية القائلة بأن الغرب مستعد لإلحاق الألم الاقتصادي بالعالم بأسره من أجل معاقبة موسكو. ولهذا السبب، فإن عدداً أقل من البلدان سوف يمثل للعقوبات. كما أن روسيا مستعدة لاستخدام الابتزاز لإبقاء هذه القنوات مفتوحة. على سبيل المثال، يتم شراء العديد من مكونات الكمبيوتر الخاصة بصواريخ كروز والباليستية الروسية للاستخدام المدني من قبل برنامج الفضاء الروسي. وهذا ما يفسر لماذا حذر ديمتري روغوزين، رئيس وكالة الفضاء الروسية 'روسكوزموس'، من أن العقوبات المفروضة على وكالته يمكن أن تتسبب في خروج الأقمار الصناعية وحتى محطة الفضاء الدولية من المدار والتسبب في أضرار خارج روسيا.

هناك تداعيات اقتصادية أخرى، ومجاعة عالمية تلوح في الأفق ترتبط بمسألة تصدير الحبوب. مشكلة الحبوب لا تتعلق فقط بالحبوب الأوكرانية، ولكنها مشكلة عالمية. وتدعو دول العالم إلى البحث عن طرق للضغط على روسيا حتى تنهي حصار وعسكرة البحر الأسود. ويفكر العالم في كيفية إجبار موسكو على الامتنال لأكثر من قرار للأمم المتحدة يحظر عسكرة شبه جزيرة القرم المحتلة ويقول: إنه يجب على روسيا أن تغادر أراضي أوكرانيا تماماً، علماً أن روسيا لا تثير سوى مسألة الرفع الجزئي للعقوبات في مقابل رفع الحظر عن الموانئ.

وبما أن روسيا وأوكرانيا من أكبر البلدان المنتجة للسلع الأولية، فقد أدت انقطاعات سلاسل الإمداد إلى ارتفاع الأسعار العالمية بصورة حادة، ولا سيما أسعار النفط والغاز الطبيعي.

وشهدت تكاليف الغذاء قفزة في ظل المستوى التاريخي الذي بلغه سعر القمح، حيث تسهم أوكرانيا وروسيا بنسبة 30% من صادرات القمح العالمية.

وإذا نظرنا إلى ما هو أبعد من التداعيات العالمية، لوجدنا أن البلدان التي ستشعر بمزيد من الضغوط هي تلك التي لديها علاقات تجارية وسياسية وانكشافات مالية مباشرة. أما الاقتصاديات التي تعتمد على الواردات النفطية، فسوف تسجل معدلات عجز أعلى في المالية العامة والتجارة وتشهد ضغوطاً تضحمية أكبر، وإن كان ارتفاع الأسعار قد يعود بالنفع على بعض البلدان المصدرة للنفط مثل بلدان الشرق الأوسط وإفريقيا.

ومن شأن زيادة حدة ارتفاع أسعار الغذاء والوقود أن تدفع إلى مخاطر أكبر، مثل حدوث حالات عدم استقرار في بعض المناطق، من إفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى القوقاز وآسيا الوسطى، بينما من المرجح زيادة انعدام الأمن الغذائي في بعض أنحاء إفريقيا والشرق الأوسط.

وعلى المدى الأطول، قد تفضي الحرب إلى تبديل النظام الإقتصادي والجغرافي-السياسي العالمي من أساسه إذا حدث تحول في تجارة الطاقة، وأعيدت تهيئة سلاسل الإمداد، وتجزأت شبكات المدفوعات، وأعدت البلدان التفكير في حيازاتها من عملات الاحتياطي. أما زيادة حدة التوترات الجغرافية-السياسية، فهي تهدد بمزيد من مخاطر التجزؤ الإقتصادي ولاسيما على مستوى التجارة والتكنولوجيا.

## خلاصة

في روسيا، لا توجد وسيلة للضغط السياسي على أوكرانيا. ويجب أن نفهم أن الحرب التي تشنها موسكو تعرف بأنها إبادة جماعية للشعب الأوكراني بموجب قرار صادر عن البرلمان الأوكراني في نيسان/أبريل من هذا العام. وهذا تفسير صحيح وعادل لتلك الأحداث الجارية. وكحد أقصى، تتمثل المهمة الروسية في تدمير أكبر عدد ممكن من المدن وسكانها، وقمع مقاومة الشعب الأوكراني والتأثير الأقصى على الشؤون الداخلية لأوكرانيا، وحرمانها من سيادتها وجعل أراضيها خاضعة بالكامل لسيطرة الكرملين (مع حكاهما)، فضلاً عن منع اندماجها في أي هيئات من المجتمع الغربي.

قد تصل الحرب في أوكرانيا إلى نهاية في وقت مبكر إذا بدأت روسيا تشهد تناقضات داخلية. ومع ذلك، فإن الكلمة الأخيرة للجيش الأوكراني في ساحة المعركة هي أنهم يملون بالفعل الشروط على السياسيين، وسوف تعتمد شروط مفاوضات وقف إطلاق النار المستقبلية عليها.

إن أكثر شيء يمكن أن يؤثر على الحرب ليس فقط انقسام ما يُسمى بالنخب الحاكمة والصراع فيما بينها، وهو الأمر الذي من شأنه أن يمنح أوكرانيا فرصة سانحة للاستفادة من حقيقة أن اهتماماً أقل من الروس سوف يتركز عليها، ولكن الحركات التي قد تكون بين الشعوب الأطلية في روسيا (القوقاز وكاريليا والشرق الأقصى)، أي الشعوب الأطلية التي لها الحق في تقرير المصير وفقاً لقواعد القانون الدولي، ولم تدرك ذلك بسبب حقيقة أنها استعبدت في وقت ما أولاً من قبل الإمبراطورية الروسية، ثم تعرضت للقمع من قبل القوة السوفيتية. والتن يتم رمي هذه القوميات في الحرب ضد أوكرانيا، وإذا بدأت هذه القوميات بالتحرك من أجل حقوق الحكم الذاتي للشعوب والتحرر من صفوف «الإمبراطورية»، التي تواصل قمعها، عندها ستلعب دوراً كبيراً في تغيير مسار الحرب.



# أبعاد

للدراسات الإستراتيجية

 \DimensionsCTR

 \DimensionsCTR

 \dimensionscenter

 \dimensionscenter

---

[info@dimensionscenter.net](mailto:info@dimensionscenter.net)